

الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2018-2000

Financial Sustainability And Economic Diversification:
Empirical Evidence From Algeria (2000 - 2018).

بن عيسى إلهام¹

طالبة دكتوراه. مخبر الاسواق، التشغيل، التشريع و المحاكمات في الدول المغاربية
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-

ilhem.benaissa@cuniv-aintemouchent.dz:

بوزيان الرحماني هاجر

أستاذة محاضرة "أ". مخبر الاسواق، التشغيل، التشريع و المحاكمات في الدول المغاربية
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-

bouzianerahma@gmail.com:

بوقناديل محمد

أستاذ محاضر "أ". كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-

mohammed.bouknadil@univ-tlemcen.dz:

قدم للنشر في: 2020-03-23 / قبل للنشر في: 2020-05-31 / نشر في: 2020-06-30

الملخص:

سعت الدراسة إلى قياس أثر التنويع في الإيرادات العامة والتنويع الاقتصادي على الملاءة المالية والعجز الموازني، لغرض معرفة درجة التنويع الاقتصادي التي تسمح بالمحافظة على الإنفاق العام في المدى الطويل وتحقيق الاستدامة المالية وقد خلصت النتائج إلى أن الملاءة المالية مرتبطة بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط ولا وجود لأثر الجباية العادية عليها أما نسبة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام فلها أثر موجب وهناك علاقة طويلة الأجل بين النفقات العامة والإيرادات العامة، ولا وجود للاستدامة المالية في الجزائر فتحققها يتطلب التوجه نحو التنويع في مصادر الإيرادات خاصة الجباية العادية، والعمل على تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل القطاع الزراعي والسياحي والصناعة خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، التنويع الاقتصادي، الجباية البنزولية، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: E62، C58، O55

Abstract :

This paper empirically examines the effect of public revenues, economic diversification on financial solvency and budget deficiency to know the degree of economic diversification which contributes to maintain public spending in the long-run and achieve financial sustainability. The findings of this study show that financial solvency is closely linked to oil price fluctuations, and there is no effect of ordinary taxation. The results also demonstrated that the ratio of the industrial sector to Gross Domestic Product (GDP), it has a positive effect and there is a long-term relationship between public expenditures and public revenues, no

¹ المؤلف المراسل: بن عيسى إلهام، ilhem.benaissa@cuniv-aintemouchent.dz

existing of financial sustainability, all this requires diversification in revenue sources, especially ordinary taxation, and the economy by promoting the agricultural, tourism and industrial sectors outside of hydrocarbons.

Keywords: financial sustainability, economic diversification, rentier economy, Algeria.

Jel Classification Codes : E62, C58, O55

مقدمة :

يحتل موضوع الاستدامة المالية درجة عالية من الاهتمام لدى الباحثين وذلك لكونه يعبر عن مدى قدرة الحكومة في تنفيذ برامج عملها ومختلف النشاطات دون أن يعيق ذلك من قدرتها المستقبلية على الإنفاق في ظل إيراداتها المالية الحالية، فالاستدامة المالية تعمل على الحد من المشاكل التي تواجه إعداد الموازنة العامة للدولة لذلك من الضروري على الحكومات التنسيق والعمل على تحقيق التناغم بين سياساتها المالية والنقدية وخفض الفجوة المالية (الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية) من خلال توقع النفقات والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل وتعديل السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات بما يؤدي إلى تحقيق نمو مستدام لا يستند إلى توسع مفرط في الإنفاق أو زيادة متواصلة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في تعزيز متطلبات الاستدامة المالية.

وفي هذا الصدد تسعى كافة الدول جاهدة لتحقيق وضعية الاستدامة المالية وتغطية العجز المالي من خلال سياسات المالية العامة بالبحث عن التمويل اللازم للتوسع في الإنفاق على المشاريع العامة وتقديم الخدمات لمواطنيها وإعطاء الثقة للقطاع الخاص للاستثمار في البلدان التي تتمتع بها، فالاستدامة المالية تبنى على أساس اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات مختلفة حيث يكون للاستثمار الأجنبي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي في الاقتصاد لكونها تمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

الإشكالية:

من خلال ما تم تقديمه يمكن القول أن إشكالية الدراسة تتبنى موضوع الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي لتمويل النفقات العامة على المدى الطويل دون الإخلال بالملائمة المالية والعجز الموازني يتم عن طريق توفير الإيرادات المالية اللازمة لذلك بالتنوع في مصادرها وصولاً إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، ويتم صياغتها في السؤال التالي: **ما هي درجة التنوع الاقتصادي التي تحقق الاستدامة المالية في الاقتصاديات النفطية؟** ويتم الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال اختبار مجموعة فرضيات:

➤ عدم وجود استدامة مالية في الاقتصاديات النفطية لعدم قدرتها على تحقيق الملاءة المالية، تخفيض العجز الموازني واللجوء إلى الاستدانة الداخلية؟

➤ يوجد أثر لدرجة التنوع في الإيرادات العامة والنفقات العامة على الاستدامة المالية؟

➤ يوجد أثر لدرجة التنوع الاقتصادي على الاستدامة المالية؟

وقد تم تقسيم البحث إلى جانبين جانب نظري تم التطرق فيه إلى المفاهيم الخاصة بالاستدامة المالية وأهم مؤشرات قياسها أما في الجانب التطبيقي فقد تم اختبار فرضية الاستدامة المالية من خلال تحقق شرط الملاءة المالية، ثم دراسة أثر التنوع الاقتصادي والتنوع في الإيرادات العامة على الاستدامة المالية، بالاعتماد على حساب كل من الملاءة المالية العجز الموازني والاستدانة الخارجية لمعرفة درجة التنوع الاقتصادي التي تسمح بالمحافظة على الإنفاق العام في المدى الطويل وتحقيق الاستدامة المالية.

1- الدراسة النظرية :

1-1- مفهوم الاستدامة المالية:

برز مفهوم الاستدامة المالية في أواخر سبعينيات القرن الماضي حين واجهت الحكومات ضغوطاً سواء في جانب الحد من الضرائب أو في جانب زيادة الإنفاق العام لكن استخدام مفهوم الاستدامة المالية كمصطلح علمي كان في منتصف تسعينيات القرن الماضي والذي يعني إمكانية تعرض الدول إلى استمرار الأزمات على المدى الطويل، وبرز بشكل خاص بعد صدور تقرير **The Brundtland Report** سنة 1997 بشأن الاستدامة البيئية وانتقل بشكل تدريجي إلى مفهوم الاستدامة المالية في الجانب الاقتصادي (الهاوري، 2015، صفحة 278)،

عادة ما تكون الاستدامة المالية مفهوم متعدد الأبعاد لأن أسباب إيقاف السياسات المالية يمكن أن تكون متنوعة ويتم حصرها في الدين العام أو تراكم الديون، وفي هذا الصدد اختلفت وتعددت الموصفات المقترحة في الأدبيات النظرية، ولكن مع ذلك لا يوجد معيار نظري فريد للاستدامة المالية فمعظم الموصفات تتفق على أن نسبة الديون المتزايدة لا يمكن تحملها (G.Langenes, 2006, pp. 1-2). يتعلق مفهوم الاستدامة المالية

بقدره الحكومة على الوفاء بديونها المستحقة بشكل مستمر دون التعرض لخطر الإفلاس، وبالعودة إلى أهم الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع نجد العديد من الدراسات التجريبية التي اهتمت بقياس مؤشرات الاستدامة المالية محاولة منها إظهار التحديات المستقبلية من جراء تفاقم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال القادمة، وعليه تعددت مفاهيم وتعريف الاستدامة المالية بتعدد واختلاف وجهات النظر للباحثين، فقد ربط (2007) Yilmaz Akyuz الدين العام بالدخل القومي وحدد بأن مفهوم الاستدامة المالية يعتمد على فكرة أن الدين العام لا يمكن أن يستمر في النمو مقارنة بالدخل القومي لأن هذا سيتطلب من الحكومات زيادة الضرائب باستمرار أو تقليل الإنفاق على السلع والخدمات (Akyuz, 2007, pp. 6-7) أما Olivier Blanchard and All (1990) فقد حددوا تعريف السياسة المالية المستدامة أنها التي تعمل في نهاية المطاف على إعادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستواها الأولي (Blanchard, 1990, p. 08) وقد أوضح (1992) Eric Jondeau أن السياسة المالية تكون مستدامة إذا كانت الدولة قادرة على سداد ديونها المستقبلية وضمان عدم نموها بنسب مفرطة (Jondeau, 1992, p. 08)، وبافتراض ثبات أسعار الفائدة يختبر كل من (1986) Hamilton and Flavin مدى ثبات الدين العام غير المخصص على السياسة المالية الأمريكية وتبين أنها تتفق مع قيود الميزانية الحالية بالاعتماد على سلسلة الديون المخصصة (1) (Hamilton, 1986, p. 1)، بينما (1989) Wilcox يظهر أن السياسة المالية الأمريكية تنتهك قيود الميزانية الموقته ويعتبر أن السياسة المالية تكون مستدامة إذا تعاقبت كل من الديون العامة والعجوزات الأمر الذي يضمن تحقيق دائم لقيود الميزانية العامة للدول (Wilcox, 1989, pp. 292-293)، أما على حسب (2012) Dimitrios Pappas and Christian Richter فإنه لا يوجد تعريف مقبول عالمياً للسياسة المالية المستدامة ولكن مع ذلك يتفق الاقتصاديون على أن السياسة المالية مقيدة بالحاجة إلى تمويل العجز، فإذا تمكنت الحكومة الاقتراض دون حدود وتمويل الفائدة على الديون عن طريق الاقتراض الإضافي فسيكون أي نمط من العجز مستداماً ومع ذلك تفي الحكومات بحدود مقدار ما يمكن أن تقتضيه من الأسواق المالية وخرق قيود الميزانية الموقته، أي أن السياسة المالية لا يمكن أن تستمر طويلاً لأن نسبة الديون ستزحف بمرور الوقت بوتيرة أسرع من وثيرة النمو الاقتصادي (Richter, 2013, p. 02)، "فالاستدامة المالية هي السياسة التي تتضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي" (قبابجة، 2012, p. 05).

2-1- الإطار الرياضي للاستدامة المالية:

تتحقق الاستدامة المالية إذا تحقق شرط القدرة على السداد ولتحقيق الشرط يجب توفير فائض مستقبلي في الميزانية يكفي لسداد هذا الدين، ويمكن للاستدامة أن تلبى قيد القيمة الحالية للموازنة الثابت والمستقر وفقاً للصيغة الآتية (Koo.C.M, 2002, p. 03) :

$$B_t = 1 + r_t B_{t-1} + D_t \dots \dots (1)$$

حيث: B_t : الدين الحكومي في الفترة t . و r_t : معدل التضخم، D_t : العجز المالي الحكومي باستثناء مدفوعات الفائدة.

$$B_{t-1} = \sum_{j=1}^{\infty} \beta^{j+1} D_{t+j} + \lim_{j \rightarrow \infty} \beta^{j+1} B_{t+j} \dots \dots (2)$$

و $B_{t+1} = (1+r)B_t$ و $\beta = 1/(1+r)$ هما عامل الخصم المطبق بين الفترتين (t) و $(t+j)$ ، ومن خلال المعادلة رقم: (2) فإن الاستدامة المالية تتطلب أن تتجاوز القيمة الحالية للفائض المستقبلي القيمة الحالية للعجز بكمية كافية لتغطية الاختلاف بين رصيد الدين الأولي والقيمة الحالية لرصيد الدين النهائي فإذا كانت هذه القيمة موجبة فإن المعادلة يمكن أن تلبى قيد القيمة الحالية حتى إذا دورت الحكومة ديونها نحو الأعلى لفترة كاملة من خلال الاقتراض لتغطية كل من مدفوعاتها الأساسية ومدفوعات الفوائد، فعندما يساوي القيد المحدد صفر هذا يدل على أن الحكومة في المدى الطويل لن تحتاج إلى تمويل الدين بدين آخر لأن الدين مستقبلاً يتجه نحو الصفر وبهذا يكون الشرط الأساسي للاستدامة قد تحقق ويمكن التعبير عنه كالتالي (المعموري، 2016، الصفحات 231-232)،

$$B_{t+1} B_{t+j} = 0 \lim_{j \rightarrow \infty}$$

وعليه فإن شرط الاستدامة وفقاً لقيد الموازنة الزمني يقتضي أن تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة يكفي لسداد ديونها فتحقق الاستدامة مرتبط بذلك ومرتب أيضاً بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل (حسين، 2017، صفحة 08).

2-1- مؤشرات الاستدامة المالية:

لكي يتميز الدين العام للدولة بالاستدامة يجب أن تتوفر فيه بعض الخصائص القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات والتي تختلف من بلد لآخر، وهذه المؤشرات التركيبية التي وضعتها المؤسسات الدولية تأخذ في الحسبان التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وفي ما يلي أهم مؤشرات الاستدامة المالية:

- مؤشر نسبة الدين العام / للنتائج المحلي الإجمالي: ويعد هذا المؤشر من بين المؤشرات التي تعطي صورة إجمالية لعبء الدين العام الداخلي وتم الاعتماد عليه كأساس للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة ماستريخت 1992 فيجب أن لا تزيد نسبة الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي وفي حال تجاوز هذه النسبة يعد مؤشرا على دخول الدولة في أزمة مديونية (كاظم، 2016، صفحة 432)، ويتميز الموقف المالي وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات التالية: ارتفاع نسبة الدين العام للنتائج المحلي في الدولة عن نظيراتها في الدول الأخرى، أو إذا أسفرت نسبة الدين للنتائج المحلي عن معدلات أعلى من معدلاتها التاريخية، وأخيرا إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للنتائج المحلي الإجمالي يحتاج إلى تغيير كبير في السياسات المالية (عثمان، 2015، صفحة 81)، ويعبر عن العلاقة الزمنية بين الأرصدة المالية والدين العام ودفع الفوائد كالتالي:

$$D_{t+1} = D_t (1 + r_t) - BP_t$$

حيث: D_t : الدين العام خلال الفترة t ; r_t : معدل الفائدة للدين. BP_t : الرصيد المالي الأساسي.

الجدول رقم 01: تطور مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام لفترة 2005-2017 / الوحدة مليار دج

السنة	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين العام	الناتج الداخلي	النسبة %
2005	1 038,9	1259,77	2298,67	7 563,6	30.39
2006	1 847,3	407,69	2254,99	8 520,6	26.47
2007	1 103,9	388,45	1492,35	9 306,2	16.04
2008	734,0	360,76	1094,76	11090	9.87
2009	816,3	413,15	1229,45	9 968,0	12.33
2010	1 107,4	411,80	1519,2	11 991,6	12.67
2011	1 214,8	321,66	1536,46	14 526,6	10.58
2012	1 312,1	266,42	1578,52	16 115,4	9.80
2013	1 176,6	269,54	1446,14	16 647,9	8.69
2014	1 238,0	300,96	1538,96	17 228,6	8.93
2015	2 444,0	403,09	2847,09	16 702,1	17.05
2016	3 991,8	421,25	4413,05	17 406,8	25.35
2017	5 790,8	442,67	6233,47	18 906,6	32.97

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات: 2008، 2010، 2013، 2017

إن المديونية في الجزائر ارتفعت خلال فترة السبعينيات حيث انتقلت من 01 مليار دولار في السبعينيات إلى 19,365 مليار دولار في سنة 1980، كما ارتفعت بشكل كبير في النصف الثاني من سنوات الثمانينات حيث انتقلت من 18,374 مليار دولار إلى 27,858 مليار دولار و هي الفترة التي عرفت انخفاض في أسعار النفط فتراجعت الصادرات النفطية بنسبة 39%، في المقابل لم يتم تسديد جزء كبير من الديون في الفترة التي عرفت فيها الأسعار انتعاشا لاسيما خلال الفترة 1980 و 1983 تم تسديد 01 مليار دولار و هذا ما كان سببا في هشاشة المالية العامة و الاقتصاد في الجزائر.

و ازدادت شدة حدة الدين مطلع التسعينيات حيث بلغت نسبته 70% من الناتج الداخلي سنة 1994 كما بلغت نسبة خدمته 100%، مما أدى إلى تبني برنامج التعديل الهيكلي خلال 1994 و 1998 و إعادة جدولة للديون من خلال نادي باريس و نادي لندن مما نتج عنهما جدولة 16 مليار دولار (تقرير، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، صفحة 90)، و الذي أدى تحسن في الأوضاع الاقتصادية توازن الميزانية، وتحسن ميزان المدفوعات و زيادة في الكتلة النقدية... " مطلع سنوات 2000 خاصة 2004، كما تم سمحت عملية التسديد المسبق للديون خلال سنتي 2005 و 2006 إلى انخفاض في مبلغها وصل إلى 2,5 نسبة إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2008 وانخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية (1% من الصادرات

من السلع والخدمات) (تقرير، ملخص تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، 2008، صفحة 16).

عرف الدين الخارجي استقرارا خلال الفترة 2006 و2010 حول 5,6 سنة 2010، وتراجع مستمر على مدار ثلاث سنوات منذ سنة 2011-2013 4,410 مليار دولار، 3,694 مليار دولار 3,396 مليار دولار على التوالي (تقرير، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، صفحة 67)، سجل في سنة 2015 أدنى مستوى له 3,02 مليار دولار، منذ سنة 2006، أي السنة التي تم فيها الدفع المسبق لجزء كبير منه، أما في سنة 2017، سجل إجمالي الدين الخارجي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3,99 مليار دولار، بما في ذلك 1,529 مليار دولار كدين عام خارجي، مقابل 3,85 مليار دولار في نهاية 2016 بما في ذلك 1,372 مليار دولار كدين عام (تقرير، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017، صفحة 67).

- مؤشر الفجوة الضريبية: قام "Blenchard" سنة 1990 بإجراء بحوثه الأولى حول مؤشر الفجوة الضريبية وهو يقترح استعمال مؤشر الاستدامة المالية بقدر اتساع السياسة المالية المعمول بها للحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعبر عن مؤشر الفجوة الضريبية الذي يقيس الفرق بين العبء الضريبي المستهدف والضرائب الفعلية ولا يمثل هذا المؤشر شرطا كافيا للحكم على استدامة المالية عن طريق تحليل تطور الحصيلة الضريبية كأحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ السياسة المالية وتمويل أعباء المالية الحكومية نتيجة لعدم كفاية الحصيلة الضريبية في تحمل أعباء النفقات المتزايدة (عبد الله، 2017، صفحة 279). وتتحدد معادلته وفقا للصيغة التالية (أوكيل، 2018، الصفحات 406-407):

$$T^* - T = G^* - T + g^* - r^* b^*$$

حيث: T*: نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي. Gt: نسبة النفقات الحكومية بدون فوائد إلى الناتج المحلي الإجمالي. gt: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. bt: نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل نسبة الضرائب الفعلية للناتج المحلي الإجمالي. ويمكن حسابه من خلال مقارنة نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام مع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام (رعقوب، 2018، صفحة 119).

الوحدة مليار دج

الجدول رقم 02: تطور مؤشر الفجوة الضريبية للفترة 2005-2017

السنة	الناتج الداخلي	النفقات العامة	نفقات التسيير	الجباية العادية	تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير	% النفقات إلى الناتج الداخلي	% الإيرادات العادية إلى الناتج	% الفجوة
2005	7 563,6	2052	1245,1	724,2	58,16	27,13	9,57	18,92
2006	8 520,6	2453	1437,9	840,5	58,45	28,79	9,86	23,91
2007	9 306,2	3108,5	1673,9	883,1	52,76	33,40	9,49	27,86
2008	10 993,8	4191	2217,7	1101,6	49,67	37,79	9,93	29,93
2009	9 968,0	4246,3	2300	1262,4	54,89	42,60	12,66	24,84
2010	11 991,6	4466,9	2659	1487,8	55,95	37,25	12,41	27,83
2011	14 526,6	5853,6	3879,2	1810,4	46,67	40,30	12,46	30,42
2012	16 115,4	7058,1	4782,6	2155	45,06	43,80	13,37	22,49
2013	16 647,9	6024,1	4131,5	2279,4	55,17	36,19	13,69	26,97
2014	17 228,6	6995,7	4494,3	2349,9	52,29	40,61	13,64	29,50
2015	16 702,1	7656,3	4617	2729,6	59,12	45,84	16,34	22,80
2016	17 406,8	7297,5	4585,6	3329	72,60	41,92	19,12	18,93
2017	18 906,6	7389,3	4757,8	3810,3	80,09	39,08	20,15	17,56

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات: 2008، 2010، 2013، 2017

عرفت الإيرادات العمومية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2005-2001 بنسبة 95% حيث انتقل من 1578,1 مليار دج إلى 3082,6 مليار دج مقارنة بالناتج الداخلي انتقل من 35,3% إلى 41%، أما الجباية العادية فقد عرفت ارتفاعا خلال سنة 2005 بنسبة 10,9% بمبلغ 724,2 مليار دج و في سنة 2008 ارتفعت بنسبة 36,6% نتيجة لتزايد عوائد المحروقات وكانت نسبتها من الناتج الداخلي 37,2% مقابل 46,5% بالنسبة

للجباية الكلية و هي النسب التي لم تسجل من قبل حيث قدر مبلغها 5 190,5 مليار دج في حين الجباية العادية 1101,6 مليار دج أي بزيادة قدرها حوالي 16%، و هو ما يمثل نسبة 20% من إجمالي الجباية، ما تم ملاحظته كذلك هو أن الجباية العادية كانت نسبها مستقرة خلال الفترة تتراوح بين 16% و 17% بالنسبة للنتائج الداخلي، إلا أن نسبة تغطيتها للنفقات الكلية قدرت بنسبة 24,5% و 45,9% بالنسبة للنفقات التسيير (تقرير، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2008، صفحة 104)، أما خلال سنة 2010 ارتفعت إجمالي الإيرادات العمومية بنسبة 19% إذ ارتفعت من 3676 مليار دج إلى 4379,6 مليار دج بعدما سجلت انخفاضا سنة 2009 قدره 29%، كما عرفت الإيرادات العادية زيادة بنسبة 16,5% حيث بلغت قيمتها 1487,8 مليار دج و ما نسبته 18,7 مقارنة بالنتائج الداخلي و 33% من إجمالي إيرادات الميزانية بهذا تكون قد حققت تغطية للنفقات العمومية بنسبة 32,6% و 54,8% للنفقات التسيير و هكذا قد مولت أهم جزء من النفقات و هي التحويلات الاجتماعية (تقرير، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2010، صفحة 79)، في سنة 2011 ارتفعت بنسبة 29,8% حيث انتقلت إلى 5790,1 و كانت نسبة زيادة إيرادات المحروقات 82%، شكلت نسبتها إلى الناتج الداخلي 39,6%، أما الإيرادات خارج المحروقات بلغت 1810,4 مليار دج بزيادة قدرها 16% و نسبة 30% من إجمالي الإيرادات، ممولة بذلك 30,1% إجمالي النفقات العمومية و 45,4% من نفقات التسيير (تقرير، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2011، صفحة 91)، نفس الشيء بالنسبة لسنة 2012 عرفت ارتفاعا خفيفا بنسبة 10,7%، إلا أنه و خلال ثلاث سنوات الموالية عرفت انخفاضا من 6339,3 مليار دج سنة 2012 إلى 5103,1 مليار دج و الذي يفسر بتراجع عوائد المحروقات، وكانت نسبها إلى الناتج الداخلي 30,8% سنة 2015، 33,3% سنة 2014، 35,8% سنة 2013، بينما بقيت الإيرادات العادية مستقرة تتراوح بين 19,5% سنة 2013، 18,7% سنة 2014، و 20,3% سنة 2015 حيث بلغت قيمتها 2729,6 مليار دج أي بزيادة قدرها 16,2%، كما انتقلت نسبتها من إجمالي الجباية إلى 53,5%، و لم تغطي النفقات الكلية إلا بنسبة 35,7% مقابل 59,1% بالنسبة للنفقات التسيير (تقرير، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، صفحة 78).

بداية من سنة 2016 بدأت الإيرادات العمومية في الارتفاع حيث انتقلت إلى 5110,1 مليار دج سنة 2016 و إلى 6 182,8 مليار دج سنة 2017 بزيادة قدرها 21% مقارنة بالنتائج الداخلي شكلت نسبة 32,7%، أما الإيرادات العادية بلغت نسبتها من الناتج الداخلي 24,9% سنة 2017 مقابل 23,1 سنة 2016 و بمبلغ قدره 3810,3 مليار دج بزيادة نسبتها 14,5% مقابل 3329 مليار دج سنة 2016 ممولة بذلك 51,6% من النفقات الكلية مقابل 80,1% من نفقات التسيير (تقرير، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017، صفحة 58).

- مؤشر العجز الأولي: يعتمد هذا المؤشر على قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة إذ تشير هذه النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة السنوية بسبب زيادة عبء الدين العام إذ يترتب عليها مزاحمة أوجه الإنفاق العام الأخرى بالموازنة العامة مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة إلى نفقات حتمية (حسين ع، 2018، صفحة 151)، الموازنة العامة بمثابة الخطة المالية الأساسية السنوية للدولة والتي تنهض بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي من خلال الإنفاق الحكومي الجاري الاستثماري، وأي قصور للإيرادات المقدره عن سداد النفقات يعبر عن عجز في الميزانية العامة للدولة (صبيح، 2018، صفحة 566)، ويمكن التعبير عنهم خلال المعادلة الآتية (أوكيل، 2018، صفحة 408):

$$B_t = 1 + r B_{t-1} - S_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث: B: الدين العام الحكومي. r: معدل الفائدة على الدين العمومي. S: الرصيد الأولي للميزانية.

الجدول رقم 03: تطور مؤشر العجز الأولي إلى الناتج الداخلي الخام للفترة 2005-2017 الوحدة مليار دج

السنة	الناتج الداخلي	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية	النسبة %
2005	7563,6	3 082,6	2 052	1030,6	13.63
2006	8520,6	3 639,8	2 453	1186,8	13.93
2007	9306,2	3 687,8	3 108,5	579,3	6.22
2008	11090	5 190,5	4 191	999,5	9.01
2009	9968	3 676	4 246,3	-570,3	-5.72

-0.62	-74	4 466,9	4 392,9	11991,6	2010
-0.44	-63,5	5 853,6	5 790,1	14526,6	2011
-4.46	-718,8	7 058,1	6 339,3	16115,4	2012
-0.40	-66,6	6 024,1	5 957,5	16647,9	2013
-7.30	-1257,3	6 995,7	5 738,4	17228,6	2014
-15.29	-2553,2	7 656,3	5 103,1	16702,1	2015
-12.57	-2187,4	7 297,5	5 110,1	17406,8	2016
6.38	1206,5	7 389,3	6 182,8	18906,6	2017

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات: 2017، 2013، 2010، 2008

لقد عرف العجز الموازي قِيما موجبة منذ سنوات 2000 نظرا لعودة أسعار النفط للارتفاع خلال الثلاثي الأخير من سنة 1999 وهي الفترة التي انتهجت فيها الجزائر سياسة مالية توسعية تجسدت من خلال تبني برامج الاستثمارات العمومية بداية من سنة 2001، بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات FRR بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 لتمويل العجز في الميزانية، انخفض من 108,2- سنة 1998 إلى 16,5- مليار دج 1999 إلى 398,8 مليار دج سنة 2000 و بقي موجبا إلى غاية سنة 2008 بمبلغ 999,5 مليار دج و في السنة نفسها بلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات 4280 مليار دج و هو ما يمثل نسبة 38,9% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام و 83,7% من إجمالي الإيرادات، أي بزيادة قدرها 1064,5 مليار دج، مقابل زيادة قدرها 284,5 مليار دج و بنسبة 34,6% سنة 2007، من جهة أخرى إذا ما قورن الرصيد المسجل بين سنوات 2006 و 2007 هناك تراجع بمبلغ 607,5 مليار دج، إلا أنه و منذ سنة 2009 إلى غاية 2016 سجل عجزا متواصلا إلا أنه كان بنسب متفاوتة أدنى مستوياته سنة 2013 بمبلغ 66,6- مليار و ذلك راجع إلى الانخفاض في النفقات العمومية مع انخفاض كذلك في الجباية البترولية. بلغ العجز الموازي أعلى مستوياته خلال فترة الدراسة سنة 2015 بمبلغ 2553,2- مليار دج و هو ما يمثل نسبة 15,29- إلى الناتج الداخلي الخام و هذا نظرا لانخفاض في الجباية البترولية بحوالي 30 % و انخفاض بحوالي 47% في متوسط أسعار البترول، في مقابل ارتفاع في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز، أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول، بـ 15,2% في 2016 إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25% في حين، ويفضل انخفاض ملموس في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات، تراجع العجز الموازي نوعا ما في سنة 2016 إلى 12,57% من إجمالي الناتج الداخلي (تقرير، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، صفحة 69)، لقد تراجع العجز المسجل في رصيد الميزانية سنة 2017 ليسجل فائضا قدره 1206,5 مليار دج و بنسبة 6,38% من إجمالي الناتج الداخلي الخام نتج هذا الفائض نظرا لارتفاع في أسعار النفط من 42 دولارا للبرميل في 2016 إلى ما يقارب 54 دولارا للبرميل في 2017 و ارتفاعا لأرباح المسددة منظر في بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، ارتفاع الإيرادات العمومية الكلية حيث انتقلت من 110,1 مليار دج إلى 6182,8 مليار دج في الوقت الذي عرفت فيه النفقات العمومية هي الأخرى ارتفاعا لكن طفيف جدا بنسبة 1,3% سجلت الزيادة في النفقات الجارية على عكس نفقات رأس المال التي عرفت تراجعا بنسبة 03% (تقرير، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017، الصفحات 57-63).

يتم تقدير مؤشرات الاستدامة المالية بالاعتماد على الظروف الاقتصادية الحالية وذلك من أجل معرفة ما إذا كانت الحكومة ستتمكن من الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي بما يتوافق

مع الوضع الحالي للاقتصاد (Institutions, November 2007 , pp. 30-31)

3-1 الفرق بين الاستدامة المالية والاقتصادية:

الاستدامة المالية مبنية على تحقيق مبدئي الملاءة (القدرة على الوفاء بالتزامات) والسيولة المالية (توفر الموارد المالية لتسديد الديون في آجالها) (علي، 2016، صفحة 10)، أما الاستدامة الاقتصادية فتتعلق بالدين العام من منظور العلاقة بالمتغيرات الأخرى داخل الاقتصاد من خلال الحفاظ على الحالة المستقرة والكفاءة للاقتصاد أي معدل النمو السكاني ينمو بنفس وثيرة النمو الاقتصادي لتعظيم منافع الجيل الحالي وعدم المساس بمنافع الجيل المستقبلي (حسين ع، 2018، صفحة 11). فكل مجتمع وبطبيعته يشمل على أربعة أبعاد، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية ويمكن تعريف الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للاقتصاد على أن كل واحدة منها هي كيان معقد وديناميكي وقابل للتنظيم الذاتي ومتطور بحد ذاته، مما يجعل النظام المزوج نظاما شديدا التعقيد ولكي يكون هذا النظام مستداما يتعين على كل نظام من

النظم الفرعية الأربعة أن يحافظ على قدرته على البقاء والتطور (Spangenberg, 2005, p. 47)، ويتم تقدير الاستدامة الاقتصادية من خلال نماذج قائمة على منهج الاستقرار الديناميكي ويحدد عليها القدر الأمن من الدين العام الذي يعمل على الحفاظ على الحالة المستقرة والكفاءة للاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية الأخرى وعلية يرتبط مفهوم الاستدامة بالاستقرار والكفاءة في الاقتصاد حيث تتحقق الاستدامة عندما يكون مستوى الدين العام محققاً لهذه الحالة ولا تتخطى نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوى معيناً يعرف بالحد الأمن للدين العام وإذا ما تم تخطيه فإن كفاءة النظام الاقتصادي واستقراره تختل بشكل عام (الشريفي، 2014، صفحة 54).

3- الدراسة التطبيقية

1-2 منهجية الدراسة واختيار النموذج: تقتضي الدراسة اختبار فرضية الاستدامة المالية من خلال تحقق شرط الملاءة المالية، ثم دراسة اثر التنوع الاقتصادي والتنوع في الإيرادات العامة على الاستدامة المالية، وقد اعتمدنا في دراستنا على حساب كل من الملاءة المالية، العجز الموازي والاستدانة الخارجية، ثم تقدير ثلاثة نماذج.

النموذج الثاني: يدرس الملاءة المالية أو العجز الموازي دالة في التنوع بالإيرادات العامة والنفقات العامة

$$FM = f(IP, IN, RNI, CG, CE)$$

IN: جباية عادية IP: جباية نفطية RNI: إيرادات غير جباية CG: نفقات التسيير CE: نفقات التجهيز

النموذج الثالث: يدرس الملاءة المالية دالة في التنوع الاقتصادي (قطاع الصناعة، القطاع الزراعي)

$$FM = f(SM, SA,)$$

SM: نسبة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام (يتضمن قطاع المحروقات) SA: نسبة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام.

اعتمدنا في طريقة التقدير على الأدبيات الخاصة بالاقتصاد القياسي المتمثلة في التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ثم تقدير باستعمال نماذج ARDL، وقد تم اختبار هذه الطريقة لأنها مناسبة عندما يكون عدد المشاهدات صغير و المتغيرات مستقرة أو متفاضلة من الدرجة الأولى.

2-2 الوصف الإحصائي للمتغيرات واستقرارية السلاسل الزمنية

الجدول رقم 04: الوصف الإحصائي للمتغيرات

SA	SM	CE	CG	RNI	IN	IP	FM	GE	GR	
12.9	43.2	1590.4	2644.9	251.6	1287.8	2504.6	1667.88	4235.3	4033.9	Mean
22.0	65.0	3039.3	4782.6	1119	2761.1	4184.3	7347.8	7656.3	6339.3	Max
8.00	23.0	339.20	798.60	15.4	349.50	1001.4	-9088.7	1178.1	1505.5	Min
4.90	13.2	872.05	1563.7	283.5	809.20	1058.1	4764.5	2396.1	1714.2	St. D.
0.84	0.17	0.003	0.238	2.16	0.459	0.136	-0.83	0.127	-0.226	Skew
2.28	2.05	1.662	1.350	6.67	1.717	1.851	2.72	1.437	1.609	Kurt
2.55	0.76	1.340	2.210	24.13	1.868	1.045	2.26	1.880	1.602	Jar-Ber
0.27	0.68	0.511	0.331	0.000	0.392	0.592	0.32	0.390	0.448	Prob

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

تظهر نتائج الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة وجود تشتت مرتفع للقيم عن متوسطها الحسابي لأغلبية السلاسل الزمنية للمتغيرات (الانحراف المعياري)، ويمكن تفسيره بالإصلاحات الجبائية وتقلبات سعر النفط وأثرها على الإيرادات والنفقات العامة، كما يبين اختبار Jarque-Bera أن السلاسل تتبع توزيع طبيعي باستثناء الإيرادات غير الجبائية.

الجدول رقم 05: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية ADF

القرار	الاحتمال	القيم الحرجة			T statistique	المتغيرات	
		%10	%5	%1			
غير مستقرة	0.3683	-3.286	-3.690	-4.571	-2.397	GR	GR
مستقرة	0.0006	-1.606	-1.962	-2.708	-3.936	d (GR)	
غير مستقرة	0.1480	-3.286	-3.690	-4.571	-3.044	GE	GE
مستقرة	0.0008	-2.673	-3.065	-3.920	-5.273	d(GE)	
غير مستقرة	0.9995	-3.286	-3.690	-4.571	0.89	FM	FM
مستقرة	0.0003	-3.310	-3.733	-4.667	-8.27	d(FM)	
غير مستقرة	0.6096	-1.606	-1.961	-2.699	-0.173	IP	IP
مستقرة	0.0003	-1.606	-1.962	-2.708	-4.268	d (IP)	
غير مستقرة	1.0000	-1.606	-1.961	-2.699	5.803	IN	IN
مستقرة	0.0103	-3.297	-3.710	-4.616	-4.601	d(IN)	
مستقرة	0.0281	-3.286	-3.690	-4.571	-4.038	RNI	RNI
غير مستقرة	0.9684	-1.606	-1.962	-2.708	1.618	CG	CG
مستقرة	0.0206	-2.673	-3.065	-3.920	-3.542	d(CG)	
غير مستقرة	0.0845	-3.286	-3.690	-4.571	-3.415	CE	CE
مستقرة	0.0049	-2.673	-3.065	-3.920	-4.342	d(CE)	
غير مستقرة	0.3178	-3.286	-3.690	-4.571	-2.514	SM	SM
مستقرة	0.0037	-2.673	-3.065	-3.920	-4.440	d(SM)	
غير مستقرة	0.1889	-1.606	-1.962	-2.708	-1.237	SA	SA
مستقرة	0.0324	-3.297	-3.710	-4.616	-3.958	d(SA)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

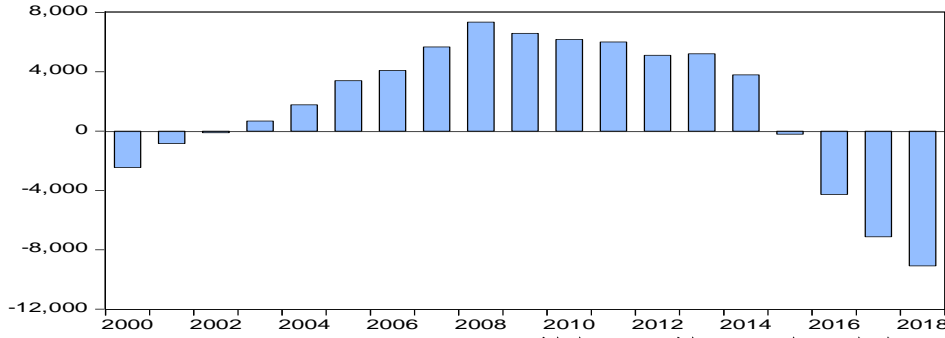
تبيين نتائج اختبار الاستقرارية ADF أن القيمة المحسوبة لكل السلاسل الزمنية أكبر من القيم الحرجة عن مستوى 5%، وهذا يدل على رفض الفرضية العدمية ووجود جذور أحادية، وبالتالي فإن كل السلاسل الزمنية المدروسة غير مستقرة، باستثناء السلسلة الزمنية RNI، SS (إيرادات غير جبايية، قطاع الخدمات) فهي مستقرة I(0) لأن قيمة T statistique المحسوبة أصغر من القيم الحرجة 5% . أما T statistique المحسوبة لكل التفاضلات الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وهذا يعني قبول الفرضية العدمية وعدم وجود جذور أحادية، أي أن السلاسل الزمنية متفاضلة من الدرجة الأولى I(1).

2-3 حساب الملاءة المالية:

نقوم بحساب الملاءة المالية المعبر عنها بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وهي الإيرادات الحالية والمستقبلية مطروح منها الإنفاق الحالي والمستقبلي زائد مستحقات الدين العام.

وجود فائض في العجز الموازني قبل سنة 2009 ، وارتفاع نسبة العجز ابتداء من سنة 2014 مع بداية الصدمة النفطية وتراجع أسعار النفط مما اثر سلبا على الإيرادات العامة مما تسبب إلى تفاقم العجز وارتفاع نسبة الدين العام، واهو ما أدى إلى انخفاض كبير في الملاءة المالية كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم 01: تطور الملاءة المالية في الجزائر للفترة FM



المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة و قوانين المالية

4-2 اختبار شرط الملاءة المالية (النموذج الأول)

نقوم تطبيق نموذج ARDL إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، ويتميز هذا النموذج بأنه (ناصر، مارس 2013 ، صفحة 16) يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى.

الجدول رقم 06: تقدير نموذج الإبطاءات الموزعة لأثر الإنفاق الحكومي على الإيرادات العامة

Dependent Variable: GR (Method: ARDL)				
Selected Model: ARDL(4, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GR(-1)	-0.590293	0.423577	-1.393592	0.2222
GR(-2)	-0.238166	0.305034	-0.780787	0.4703
GR(-3)	-0.273908	0.307971	-0.889393	0.4145
GR(-4)	-0.823084	0.448968	-1.833280	0.1262
GE	1.681430	0.437105	3.846744	0.0120
GE(-1)	0.626266	0.516953	1.211457	0.2798
GE(-2)	0.294777	0.379062	0.777649	0.4719
GE(-3)	-0.258927	0.424417	-0.610076	0.5685
GE(-4)	-0.555994	0.429664	-1.294021	0.2522
C	2570.082	688.9415	3.730480	0.0136
R-squared	0.935555	Meandependent var		4844.287
F-statistic	8.065012	Prob(F-statistic)		0.016667

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

تظهر نتائج التقدير لفترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلية حسب معيار (AIC) أن أفضل نموذج $ARDL(4, 4)$ ، كما يؤكد احتمال F-statistic أن النموذج ذو جودة عالية، أما R-squared فيوضح أن النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة وله قابلية التطبيق في الواقع، ويشير احتمال T-statistique إلى

أنه فقط الإنفاق العام لنفس الفترة GE له معنوية إحصائية مما يدل على أن الإنفاق الحكومي له اثر على الإيرادات العامة، أما الفترات السابقة ليس لها معنوية إحصائية.

الجدول رقم 07: اختبار منهج الحدود (bonds test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.306097	1
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

تبين نتائج التقدير أن القيمة المحسوبة f-statistic أكبر من القيم الحرجة عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي وبعض المتغيرات بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الآن نقوم بتقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل.

الجدول رقم 08: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: GR				
Cointegrating Form العلاقة في المدى القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D(GR(-1))	1.335158	0.550522	2.425259	0.0597
D(GR(-2))	1.096992	0.521517	2.103461	0.0894
D(GR(-3))	0.823084	0.448968	1.833280	0.1262
D(GE)	1.681430	0.437105	3.846744	0.0120
D(GE(-1))	-0.294777	0.379062	-0.777649	0.4719
D(GE(-2))	0.258927	0.424417	0.610076	0.5685
D(GE(-3))	0.555994	0.429664	1.294021	0.2522
CointEq(-1)	-2.925451	0.845057	-3.461839	0.0180
Long Run Coefficients العلاقة في المدى الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
GE	0.611035	0.034900	17.5083	0.0000
C	878.5251	185.7418	4.7298	0.0052

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

تبين نتائج التقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن النفقات العامة لها معنوية إحصائية، وأظهرت أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطيء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، وأنه سالب ومعنوي تبلغ قيمة حوالي 2,92%، كما أن معلمة الإنفاق الحكومي أكبر من 1 وهذا يدل على وجود استدامة مالية ضعيفة وأن الإيرادات العامة تنمو بحجم أكبر من النفقات العامة. أما في المدى الطويل فنلاحظ أن معلمة النفقات موجبة ولها معنوية إحصائية ومحصورة بين الصفر والواحد، وهذا معناه أن العجز في موازنة استدامة ضعيفة، أي عدم وجود استدامة مالية في المدى.

5-2 اختبار اثر التنوع في الإيرادات الجبائية والنفقات العامة على الملاءة المالية (النموذج الثاني)
نقوم تطبيق نموذج ARDL لان المتغيرات بعضها مستقر عند المستوى I(0) والمتغيرات الأخرى
منكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الجدول رقم 09: تقدير نموذج الإبطاءات الموزعة لأثر التنوع في الإيرادات والنفقات العامة على الملاءة المالية

Dependent Variable: FM (Method: ARDL)				
Selected Model: ARDL(3, 1, 0, 1, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FM(-1)	0.009880	0.451019	0.021906	0.9836
FM(-2)	0.209600	0.346510	0.604889	0.5779
FM(-3)	0.626797	0.444434	1.410327	0.2313
IP	1.241078	0.335943	3.694311	0.0209
IP(-1)	0.589353	0.390157	1.510555	0.2054
IN	-0.971917	1.434782	-0.677396	0.5353
RNI	-7.438057	3.579627	-2.077886	0.1063
RNI(-1)	3.061081	2.840172	1.077780	0.3418
CG	-1.541593	0.656103	-3.349623	0.0385
CE	-0.025961	0.765963	-0.033893	0.9746
C	2456.005	1442.382	1.702742	0.1638
R-squared	0.996428	Meandependent var		2946.618
F-statistic	111.5776	Prob(F-statistic)		0.000190

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

يبين الجدول أن فترات الإبطاء المثلثة للمتغيرات الداخلية حسب معيار (AIC) أن أفضل نموذج
ARDL(3, 1, 0, 1, 0, 0)، كما يؤكد احتمال F-statistic أن النموذج ذو جودة عالية، أما R-squared
فيوضح أن النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة وله قابلية التطبيق في الواقع، ويشير احتمال T-statistic إلى
أن معلمة كل من جبائية نفطية و نفقات التسيير لنفس الفترة GE لهم معنوية إحصائية، أما باقي المتغيرات
جبائية عادية، إيرادات غير جبائية و نفقات التجهيز فليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% أي ليس
لها اثر على الملاءة المالية.

الجدول رقم 10: اختبار منهج الحدود (bonds test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.830783	5
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

تبين نتائج التقدير أن القيمة المحسوبة F-statistic أكبر من القيم الحرجة عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي وبعض المتغيرات، بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الآن نقوم بتقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل.

الجدول رقم 11: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: FM				
Cointegrating Form العلاقة في المدى القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D(FM(-1))	-0.836397	0.413097	-2.024701	0.1129
D(FM(-2))	-0.626797	0.444434	-1.410327	0.2313
D(IP)	1.241078	0.335943	3.694311	0.0209
D(IN)	-0.971917	1.434782	-0.677396	0.5353
D(RNI)	-7.438057	3.579627	-2.077886	0.1063
D(CG)	-1.541593	0.656103	-3.349623	0.0385
D(CE)	-0.025961	0.765963	-0.033893	0.9746
CointEq(-1)	-0.153723	0.158043	-3.972664	0.0158
Long Run Coefficients العلاقة في المدى الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
IP	11.9073	10.129515	1.175511	0.3050
IN	-6.322531	10.306666	-0.613441	0.5728
RNI	-28.4731	30.678380	-0.928119	0.4059
CG	-10.0284	11.589859	-0.865274	0.4357
CE	-0.168883	5.037544	-0.033525	0.9749
C	15976.84	21631.127	0.738605	0.5011

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

تبين نتائج التقدير للعلاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي تبلغ قيمته حوالي 0,15%، وأن معلمة كل من الجباية النفطية، ونفقات التسيير لهم معنوية إحصائية، فالجباية النفطية لها أثر موجب على الملاءة المالية حيث إذا ارتفعت بنسبة واحد بالمائة ترتفع الملاءة المالية بنسبة 1,24%، أما نفقات التسيير فلها أثر سالب وقوي على الملاءة المالية فكلما انخفضت بنسبة واحد بالمائة ترتفع الملاءة المالية بنسبة 1,54%.

أما في المدى الطويل فنلاحظ أن معلمة كل من الجباية النفطية، إيرادات غير جباية ونفقات التسيير ليس معنوية إحصائية، فالجباية النفطية ونفقات التسيير ليس لها أثر في المدى الطويل.

6-2 اختبار أثر التنوع الاقتصادي (قطاع الصناعة والزراعة) على الملاءة المالية (النموذج الثالث)

نستعمل نموذج ARDL لأن المتغيرات المدروسة متكاملة من نفس الدرجة (I(1)، وهي مناسبة لأن فترة الدراسة قصيرة

الجدول رقم 11: تقدير نموذج الإبطاءات الموزعة لأثر التنويع الاقتصادي على الملاءة المالية

Dependent Variable: GR (Method: ARDL)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FM(-1)	0.931076	0.150075	6.204057	0.0001
SM	132.7914	43.19447	3.074269	0.0118
SA	-429.6490	172.7737	-2.486774	0.0322
SA(-1)	-280.7498	246.4362	-1.139240	0.2812
SA(-2)	450.8953	143.6494	3.138859	0.0105
C	-2877.980	1175.933	-2.447401	0.0344
R-squared	0.975559	Meandependent var		2755.37
F-statistic	79.82974	Prob(F-statistic)		0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 EIEWS

يبين الجدول أن فترات الإبطاء المتلى للمتغيرات الداخلية حسب معيار (AIC) أن أفضل نموذج ARDL(1, 0, 2)، كما يؤكد احتمال F-statistic أن النموذج ذو جودة عالية، أما R-squared فيوضح أن النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة وله قابلية التطبيق في الواقع، ويشير احتمال T-statistique إلى أنه يوجد معنوية إحصائية لأثر الملاءة المالية للفترات السابقة وكذلك لمعلمة قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وهذا يدل على أنه يؤثر على الملاءة المالية.

الجدول رقم 12: اختبار منهج الحدود (bonds test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	23.244	2
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 9 eviews

تبين نتائج التقدير أن القيمة المحسوبة f-statistic أكبر من القيم الحرجة عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي وبعض المتغيرات، بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الآن نقوم بتقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل.

الجدول رقم 13: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: GR				
العلاقة في المدى القصير Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D(SM)	132.791440	43.194475	3.074269	0.0118
D(SA)	-429.648954	172.773654	-2.486774	0.0322
D(SA(-1))	-450.895329	143.649421	-3.138859	0.0105

CoIntEq(-1)	-2.918133	0.703815	-2.246166	0.0455
العلاقة في المدى الطويل Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
SM	-36.774604	22.1395	-1.661034	0.1953
SA	2.677447	31.8269	0.084125	0.9383
C	1060.2983	733.7356	1.445069	0.2442

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews

تبين نتائج التقدير للعلاقة قصيرة الأجل أن معامل إبطاء حدّ تصحيح الخطأ سالب ومعنوي تبلغ قيمة حوالي 2,91%، كما أن معلمة أثر نسبة القطاع الصناعي معنوية ولها أثر موجب قوي على الملاءة المالية، فكلما زادت نسبة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي (قطاع المحروقات) فهذا يؤثر إيجابيا على الملاءة المالية، ويمكن تفسيره بارتفاع الإيرادات الحكومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، في حين يؤثر نسبة القطاع الزراعي سلبا على الملاءة المالية لأن ارتفاع هذه النسبة لا تدل على ارتفاع كمية الإنتاج وإنما نتيجة انخفاض أسعار النفط وانخفاض الناتج الداخلي الخام فتزداد نسبة مساهمة القطاع الزراعي حتى مع ثبات قيمته.

أما في المدى الطويل فنلاحظ أن كل المعلمات ليس لها معنوية إحصائية، مما يفسر غياب أثر نسبة القطاع الصناعي على الملاءة المالية في المدى الطويل.

خاتمة:

من خلال الدراسة التطبيقية للاستدامة المالية وعلاقتها بالتنوع الاقتصادي في الجزائر توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- الملاءة المالية مرتبطة بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط فقد أصبحت سالبة بمجرد انخفاض أسعار النفط سنة 2014 لتصبح الإيرادات العامة غير كافية على تغطية النفقات العامة والدين العمومي في الفترة القصيرة والطويلة.
- وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وعدم وجود استدامة مالية في الجزائر، حيث أن الإنفاق الحكومي له أثر موجب محصور بين الصفر والواحد يدل على استدامة مالية ضعيفة في المدى الطويل، إلا أنه نلاحظ أن الإيرادات تنمو بمعدل أكبر من النفقات في المدى القصير، ويفسر هذا بوجود خلل في نمو الإيرادات العامة لأنها تعتمد على مصدر متقلب وغير مستقر في المدى الطويل (الجباية النفطية).
- الجباية النفطية لها أثر قوي موجب على الملاءة المالية فارتفاعها يؤدي إلى تحسن في الإيرادات والملاءة المالية، لكن في نفس الوقت تؤثر نفقات التسيير سلبا ونسبة أكبر من الجباية النفطية على الملاءة المالية، أي أن التحسن الناتج عن ارتفاع أسعار النفط تلغيه الزيادة في الإنفاق العام مما ينعكس سلبا على الاستدامة المالية.
- لا يوجد أثر للجباية العادية على الملاءة المالية، وهذا يدل على أنها مستقرة ولا تستجيب للنمو في النفقات العامة التي يتم تغطيتها بالاعتماد على نمو الجباية النفطية.
- وجود أثر موجب لنسبة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام (يتضمن قطاع المحروقات) على الملاءة المالية في الجزائر، ويدل هذا على الأهمية الكبيرة لقطاع المحروقات في تحقيق الملاءة المالية وعدم وجود استدامة مالية على المدى الطويل، في حين يؤثر القطاع الزراعي سلبا على الملاءة المالية لأن نسبة نموه ضعيفة وغير حقيقية فهي ناتجة عن انخفاض سعر النفط.
- يتطلب تحقيق الاستدامة المالية التوجه نحو التنوع في مصادر الإيرادات خاصة الجباية العادية، والعمل على تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل القطاع الزراعي وقطاع السياحة والصناعة خارج المحروقات.

قائمة المراجع :

مقال في مجلة:

- أحمد صالح وحسن كاظم. (2016). تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.
- أحمد قبابعة. (2012). الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية. معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- أيوب أنور وسردار عثمان. (2015). تحليل الاستدامة المالية في إقليم كود ستان العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- حيدر حسين آل طعمة وعامر عمران المعموري. (2016). استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاديات النفطية المملكة العربية السعودية حالة دراسية. مجلة الإدارة والاقتصاد.
- زهير بن دعاس، نريمان رعبوب. (2018). تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر. مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية.
- عصماني مختار وراج أوكيل. (2018). مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. مجلة معارف.
- عماد محمد علي، عامر عبد الله. (2017). توجهات السياسة المالية في تحمل العبئ المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق خلال 2004-2014. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.
- عمرو هشام محمد، عماد حسن حسين. (2018). متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- عمرو هشام، عماد حسن حسين. (2017). ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- محمد أحمد الحاورى. (2015). تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع إنتاج النفط. مجلة الدراسات الاجتماعية.
- حسام خالد حسين الشريفي. (2014) العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة غزة.
- مقداد أحمد، عادل صبحي. (2018). أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة. مجلة الدنانير.
- وحيد بن عبد الرحمان بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي. (2016). تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية 1969 الى 2015. مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.
- D Wilcox. (1989). The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present Value Borrowing Constraint. *Journal of Money, Credit and Banking*.
- Dimitrios Paparas and Christian Richter. (2013). How Reliable are Budget Sustainability Tests? A Case Study for Greece. *International Journal of Public Policy*.
- Eric Jondeau. (1992). La Soutenabilité de la politique budgétaire. *Économie et prévision*.
- G.Langenes. (2006). fiscal sustainability indicators and policy design in the face of ageing. *NBB working paper*.
- International Organization of Supreme Audit Institutions). November 2007. (An exercise of referenceterms to carry out performance audit of public debt. International Organization of Supreme Audit Institutions.
- James D. and Marjorie Flavin Hamilton. (1986). On the Limitations of Government Borrowing : A Framework for Empirical Testing. *American Economic Review*.
- Joachim H. Spangenberg. (2005). Economicsustainability of the economy: concepts and indicators. *Journal of Sustainable Development*.
- Koo.C.M. (2002). Fiscal sustainability in the wake of the economic crisis in Korea. *Journal of asian*.
- Olivier Blanchard. (1990). sustainability of fiscal policy : New Answers To An Old question. *OECD Economic Studies*.
- Yilmaz Akyuz. (2007). Debtsustainability in emerging markets : A critical appraisal. *Economic and social affairs, DESA Workig paper*

مقال منشور في ملتقى:

- دحمانى محمد دريوش، عبد القادر ناصور. (مارس 2013). دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف.

الرسائل و الأطروحات:

- حسام خالد حسين الريفي. (2014). العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية. مذكرة ماجستير، حسام خالد حسين الريفي، "العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية"، مذكرة ماجستير، اقتصاديات التنمية كلية التجارة، جامعة غزة، 2014.